سلسلة ورقة بحث (١١)

البرهان

على عدم ثبوت اسلوبنا في تفسيرالقرآن بالقرآن

ميثاق طالب كاظم الظالمي

البرهان

على عدم ثبوت اسلوبنا
في تفسير القرآن بالقرآن

ميثاق طالب كاظم الظالمي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

طريقة تفسير القرآن بالقرآن من الطُرق التي يعتبرها البعض من أقدم الطُرق في تفسير القرآن ، ويصنفونها بلحاظ ذلك بأنها إحدى أقسام المنهج النقلي بعد أن قسموا الأخير إلى قسمين : تفسير القرآن بالقرآن وتفسير القرآن بالرواية ، واعتبروها من الطُرق المُستحسنة عند جميع المُفسرين والمُتخصصين ، واعتبروا أن الرافض لهذه الطريقة من الشواذ ، واعتبرها بعضهم من أرقى الطُرق وأفضلها لانهم أرجعوها إلى أهل البيت عليهم السلام .

وخلاصة هذه الطريقة أو الاسلوب النقلي أنّ كل آية من القرآن الكريم تظهر وتتفتح معانيها بواسطة التدبر في سائر الآيات القرآنية والاستفادة منها ، وتُبيَّن الآيات الفرعية بواسطة الآيات الاصلية والمحورية والاستناد إلى الآيات الاقوى والاستدلال بها في التفسير .

ولو تجاوزنا مؤقتاً استدلالهم على هذا الاسلوب التفسيري قرآنياً وروائياً ، فبحسب علمي أن العلامة الطباطبائي (قدس سره) صاحب كتاب الميزان في تفسير القرآن يعتبر أهم المُعاصرين الذين استعملوا هذا الاسلوب التفسيري ولا تزال عبارته الشهيرة التي ذكرها في مقدمة

تفسيره (وحاشا أن يكون القرآن تبياناً لكل شيء ولا يكون تبياناً لنفسه)[١] شعاراً يردده خلفه من تأثر بأسلوبه التفسيري .

وبحسب ما أعتقده في نفسي فإن طريقة تفسير القرآن بالقرآن من أجمل الطرق التي قرأتها وتأثرت بها لفترة محددة من حياتي العلمية ، فيكفي أن هذه الطريقة لا تُخرج الباحث عن الاجواء القرآنية ، فالآية القرآنية ما إن تتعامل معها بهذا الاسلوب المُبدع حتى تجد نفسك قد انفتحت امامك جملة من الآيات ذات تعلقات مذهلة بالآية . إن هذا الاسلوب يُشعل في نفس الباحث شعلة القرآن الملتهبة وتتجدد ثقته بهذا الكتاب وتفتح أمامه كمّاً معلوماتياً قرآنياً بدفعة واحدة .

إلا أن هذا الجمال العلمي والمعرفي والنفسي الذي نراه يتجلى بوضوح في اسلوب تفسير القرآن بالقرآن لا يجعله خارجاً عن دائرة التحقيق العلمي وإعادة النظر بمفاصله الرئيسية بورقة بحث مختصرة نترك تفصيلها للباحثين .

وأُفضّل أن نسير كما سار مَنْ تأثر بهذا الاسلوب التفسيري بالاستدلال على صحة هذه الطريقة ، وبحسب مراجعتي المتواضعة لبعض المصادر التي عرضت هذه الطريقة التفسيرية فإنهم يتناولون

---

[١] الميزان في تفسير القرآن ج١/المقدمة ص١٢

هذا الاسلوب من جهات عدة ، اهمها : الاستدلال على صحته من خلال اثبات جذوره القرآنية والروائية .

وسأبدأ بذكر الادلة تباعاً مع مناقشتها مباشرة تجنباً للتشويش واستغلالاً للمساحات البحثية ، وقد فتح أغلبهم الاستدلال على هذا الاسلوب بآيات القرآن الكريم ، وبعضهم بدأ بسؤال ارتأيت أن ابدأ به .

والسؤال هو : هل إن مثل هذا التفسير حجة ومُعتبر ؟ وعلى فرض حجيته هل إن حجيته فعلية أم شأنية ؟ وعلى فرض كون حجيته فعلية فهل إن حجيته هي على نحو الانحصار ؟ أي هل أن هناك شيء آخر في مقابل النتيجة الحاصلة من تفسير القرآن بالقرآن له حجية أم لا ؟

وأجابوا عن هذا الاسلوب التفسيري : إن القرآن الكريم من حيث إنه كلام الله سبحانه وهو يثبت بإعجازه دعوى انتسابه إلى الله سبحانه وتعالى فهو يُعد من المصادر الدينية التي تكون حجيتها ذاتية كحجية القطع ، والنتيجة الحاصلة من التدبر فيه والجمع بين آياته المتناسبة مع بعضها حجة بالتأكيد ، وليست هي مردودة أبداً كشهادة الفاسق حتى لا تكون حجة اصلاً ، لكن مواضيع القرآن بعضها تكون نصوصاً قطعية وبعضها ظواهر وظنيّة ، والقسم الأول (حجة

قطعية) والقسم الثاني (حجة ظنية) وعلى كل حال فإن القرآن الكريم هو كلام صاحب الشريعة وهو في مجال الحجية ليس مديناً لأحد سواه وحجيته ذاتية .

وما ذكروه هنا لا يمكن قبوله فحجية القرآن ليست ذاتية بالعقل البرهاني بل إن العقل البرهاني احياناً يشكك في حجيته كما نرى ذلك جلياً في صناعة استدلالات ضد القرآن نفسه ، فإذا لم يكن هذا الامر متحققاً ، إذن ما المقصود من الحجية الذاتية ؟

أليست الحجية الذاتية موضوعها العقل ؟ وإذا لم يكن العقل موضوعاً لها ، إذن ما هو موضوعها ؟

وما أراه أن حجية القرآن ذاتية لكن يفترض ان نحدد ماهية العقل الذي تكون فيه حجية القرآن ذاتية ، لكن اطلاق الحجية الذاتية له وحملها على العقل بتعاريفهم المعروفة عنه غير تام .

والغريب ما ذكره بعض المفسرين : إن مواضع القرآن بعضها تكون قطعية وبعضها ظواهر وظنّية واعتبارهم أن القسم الاول (حجة قطعية) والقسم الثاني (حجة ظنية) فكيف نستطيع تمييز القطعي من غير القطعي ؟

وربما أحد أجوبتهم على ذلك أن القطعي هو الذي لا يمكن احتمال وجوه اخرى له كالآيات التي ذكرت حرمة لحم الخنزير.

وهذا ايضاً غير تام لأن هذه الآية ما كان لها أن تكون قطعية لولا تأويلها بدليل خارجي ، وإلا كيف تكون قطعية من دون ذلك ؟ وما هو فرقها عن التفسير بالرأي إذا كانت كذلك ؟

إذ إن القول : إن بعض النصوص قطعية يحتاج إلى تحديد معيار لقطعيتها في ذلك وهو مفقود ، وأي معيار يعتبرونه على قطعيتها لابد أن يستند على امر آخر تأويلي للنص القرآني وإذا لم يكن كذلك في اصل استناده فلا بد أن يكون ذاتياً في دلالته واذا كان كذلك فكيف سيستغني عن الظهور والتفسير بالراي؟

اما إرجاعهم الحجية القطعية لبعض النصوص القرآنية إلى الإحكام في الآيات وبعضها إلى المُتشابهات فهو تقريب اضافة إلى حاجته إلى تقريب المصطلحات من الناحية الفنية ، وهو أمر قد يخرجنا عن روح موضوع هذه الورقة فهو مردود أيضاً لأنه سيواجه نفس المشاكل التي عرضناها ، إذ إن مجرد الاستدلال بقوله تعالى ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾[1] في تقسيم النصوص القرآنية لا يخلو من اعتماده على هذه الآية نفسها او على تأويل هذه الآية ، وإذا كان على الأول واجه نفس الاعتراضات التي يواجهها أي نص قرآني غير معتمد على أي تأويل خارج النص يعتمد عليه من الناحية العقائدية للمفسر ، وعلى الثاني تكون نفس

[1] (سورة آل عمران ٧)

عملية التقسيم هي نتاجاً تأويلياً لنفس النص القرآني لا نتاجاً لقطعية النص بذاته فخرجنا عن التقسيم اصلاً ولا يكون هنالك دليل حينئذ على وجود نص قرآني يتصف بالحجة القطعية ، ولو تنزلنا عن كل هذه فمن اللطيف أن ننقض على طريقة تفسير القرآن بالقرآن بعد أن نأخذ بنظر الاعتبار أن جزءاً مهماً من منهجية الارجاع التفسيري متوقفة على فهمنا المسبق بتقسيم آيات القرآن وقد اثبت لنا المفسرون انفسهم وجود آيات محكمات بمعنى انها نصوص قطعية للقرآن الكريم يمكن أن تتسنى للإنسان مهما كانت درجته المعرفية والعلمية معرفتها ، فإذا استوعبنا ذلك نقوم بتطبيق نفس الاسلوب التفسيري في محل البحث وذلك بأن نفسر الآية التي اعتمدوها هم وهي قوله تعالى ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[1] بآية اخرى ذكرت أم الكتاب بقوله تعالى ﴿يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[2] فإنّ أم الكتاب عند الله تعالى لا عند غيره بحسب النص القرآني الثاني المضموم للنص الأول وعندها فهي خارجة عن نطاق السيطرة المعرفية للإنسان ، بل إن تلك الآيات ـ بالاستمرار باستخراج الدلالات من الضم القرآني ـ ليست فقط خارج نطاق السيطرة المعرفية فحسب بل هي مصدر الثبات والاختصاص ، وبالتالي فلا

[1] (سورة آل عمران ٧)

[2] (سورة الرعد ٣٩)

يمكن اعتبار القرآن الكريم أنه كلام له من الحجية الذاتية ما تجعله مستغنيا عن غيره مطلقاً إذا كان موضوع تلك الحجية هو العقل البرهاني الاستدلالي .

وعندها سيكون السؤال الثاني: هل إن حجية تفسير القرآن بالقرآن فِعْلِيّة أم شَأنية ؟

فقد اجابوا بأن القرآن الكريم مستقل في اصل حجيته ومستقل في تبيين الخطوط العامة لمعارف الدين ايضاً ـ أي إن حجيته ذاتية وهو يقبل التفسير بنفسه ـ وإن كانت الافكار والمعلومات الخارجية مؤثرة في فهم القرآن على نحو المبدأ القابلي ، والمخاطبون بالقرآن لكي يستطيعوا استثمار ظواهر القرآن والانتفاع بها ، فإنهم لا يحتاجون الى ثروة أوسع من العلوم الاساسية في فهم القرآن ومن القلب غير المعتم بظلمة الذنوب .

وهذا الجواب غير تام لابتنائه على الحجية الذاتية للقرآن الكريم وهو مما لم يثبت إذا كان موضوعه العقل البرهاني ـ كما ذكرنا ذلك في حدود اجابة السؤال الأول ـ وهذا يترتب عليه عدم قبول القرآن للتفسير بنفسه كجواب للسؤال الثاني .

وما قرَّبوه من أن حجية القرآن الكريم كحجية شهادة العدلين لا دليل عليه الا التقريب بالاستعانة بالحجية الذاتية بإطلاقها وهو مما

لم يثبت كما ذكرناه اكثر من مرة ، وشهادة العدلين وإن كانت فعلية ومستقلة وصالحة للاستدلال إلا أن تقريبها كي تتطابق او أن تقترب من ذلك نسبياً مع حجية القرآن الكريم مخدوش لأنه اذا كان كذلك كان مبتنى على الضميمة بين عدل واحد و عدل آخر .

ثم إنهم فسروا تلك الضميمة بالسُنة واعتبروا أن القرآن ليس جزءاً من حجة ولا هو نصف دليل كي يكون في أصل حجيته واعتباره محتاجاً الى ضميمة وبدون انضمام تلك الاضافة يصبح كشهادة العدل الواحد الذي تكون حجيته مؤهلة للاعتبار وشأنية وليست فعلية لأن تلك الضميمة هي السُنة وهذا يعني أنه على فرض أن القرآن كشهادة العدل الواحد فإنه يفترض اضافة شهادة عدل آخر ويفترض أن تلك الشهادة هي السُنة .

ثم يناقشون امكانية هذا الفرض بنقاشين : الأول : إن السُنة مدينة للقرآن في أصل حجيتها ، والثاني : إن السُنة لا تكون معتبرة وحجة إلا عندما يُعرض محتواها على القرآن ويثبت عدم اختلافها مع القرآن بأي وجه من الوجوه ، وعليه يستنتج اصحاب هذا الرأي وبطريقة مؤكدة أن نتيجة البحث القرآني يجب أن تكون حجة بالفعل قبل عرض الحديث عليها وذات اعتبار مستقل وغير محتاجة الى ضميمة حتى يشترط أن تكون ميزاناً لتقييم السُنة.

إذن فحجية القرآن عند اصحاب هذا الرأي يجب أن تكون كشهادة العدلين ـ التي تعرف اصطلاحاً بالبينة العادلة ـ فِعْليّة ومستقلة وصالحة للاستدلال .

إذن فخلاصة ما توصل اليه أصحاب ذلك الرأي هو أن حجية القرآن فعلية أي لا تحتاج الى ضميمة ، وليست شأنية أي إنها بحاجة إلى ضم ضميمة وهي السُنة .

وهنا يمكن أن يثار سؤال ـ على اصحاب هذا الرأي ـ كيف عرفنا أن حجية القرآن فعلية ؟ ما هو دليلنا على ذلك ؟ هل إننا عرفنا حجيته الفعلية من خلال القرآن نفسه ؟ أو السنة ؟ ام لا هذا ولا ذاك ؟ فلو عرفناها من خلال نفس القرآن فيكون هذا من خلال بعض آياته وهذا ما سنذكره لاحقاً ، واذا عرفناها من دون ذلك فهو لا يعدو كونه دعوى لا دليل عليها ، وإذا عرفناها من السُنة ومن خلال بعض الروايات فهذا ايضاً ما سنذكره ، وإذا لم تتوفر عندنا هكذا روايات فلا يعدو كونه دعوى .

أما الاحتمال الثالث الذي هو لا هذا ولا ذاك فمن أين عرفنا حجيته الفِعلية لا الشأنية أصلاً ؟

يبدو أن القائلين بالحجية الفعلية أنهم استعملوا اسلوب التدرج بالفرض الذي لا يؤدي بالنتيجة النهائية إلاّ إلى الانسداد الطريقي ،

فهم ينطلقون من مقولة لو تنزلنا معك وقبلنا بالسُنة أن تكون هي الضميمة فإن السُنة لا تكون معتبرة وحجة إلا عندما يعرض محتواها على القرآن ويثبت عدم اختلافها مع القرآن ، وكأنهم هربوا من معضلة الدور من احتياج القرآن الى السُنة واحتياج السُنة الى القرآن إلى وجوب تثبيت احدهما ليكون طرفاً ثابتاً مستقلاً لا يكون تكميلاً لحركة الدور ولم يجدوا افضل من القرآن لتثبيته كي ترجع اليه السُنة بسلاسة أما هو فلا يرجع الى شيء .

وبالتالي فإن اصحاب هذا الرأي انتفعوا انتفاعين لرأيهم ولم يحلّوا في نفس الوقت اي مشكلة .

أما ما انتفعوه لرأيهم فهو تخلصهم من معضلة الدور بين القرآن والسُنة ، وكذلك تثبيت رأيهم بأن حجية القرآن إضافة إلى أنها ذاتية فهي ايضاً فعلية وليست شأنية .

لكنهم من الناحية البحثية التدقيقية نجدهم لم يتجاوزوا أي مشكلة ، فإن معضلة الدور لا تزال قائمة وفق الحل الذي قدموه ولم تحل ابداً وربما لأنها لم تطرح كمسألة ومعضلة واضحة وإلا فإن الروايات التي اكدت ارجاع الروايات الى القرآن واضحة في ذلك والروايات التي أكدت أن القرآن لا يمكن تأويله وفهمه إلا مِن قِبل

مَن خوطب به[١] تولِّد حيرة كبيرة في ذلك ، فلو بدأنا بآية قرآنية فكيف سنطمئن من تأويلها إلا بإرجاعها إلى من خوطبوا بالقرآن ومن عندهم علم التأويل .

ثم كيف لنا نحن أن نختار الصحيح من الروايات الواردة من دون ضمان اعتبارها وحجيتها الا بعد عرضها على القرآن الكريم والذي بدوره يحتاج الى السُنة في تأويل آياته ، هذا إذا غضضنا النظر عن جملة من المشاكل الفنية ذات الأثر الحقيقي على العملية العرضية بالكامل فإن الاسلوب الذي يتم تداوله حالياً هو المطابقة اللفظية بين الفاظ آيات القرآن الكريم وبين ورود نفس الالفاظ في الروايات فلو أخذنا بنظر الاعتبار محدودية الروايات التفسيرية النصية في ذلك فان ادخال الروايات غير التفسيرية ذات العموميات اللفظية في تفسير النص القرآني لا يخلو من مشكلة إدخال الرأي الشخصي في الموضوع التفسيري والامر المعكوس ليس اوفر حظاً في التخلص من جملة الاشكالات المتعرض لها ، فكيف سنختار الآية التي سنعرض السُنة عليها ؟ وهل يكفي التطابق اللفظي في عرض السُنة على تلك الآية

---

[١] الكافي/ ج ٨/ كتاب الروضة/ الحديث ٤٨٥ عن ابي جعفر عليه السلام قال ـ بعد رواية طويلة طويلة سنذكر منها ما ينفعنا في المقام ـ (...وَيْحَكَ يَا قَتَادَةُ إِنَّمَا يَعْرِفُ الْقُرْآنَ مَنْ خُوطِبَ بِهِ) وفي المستدرك / ج١٧ / باب ١٣ / ح٢١٥١٥ عنه عليه السلام (مَا يَعْرِفُ الْقُرْآنَ إِلَّا مَنْ خُوطِبَ بِه) .

التي نختارها ؟ ألا يحتاج أن يكون العرض تأويلي بمعنى أن تؤول الآية ابتداءً ثم تفهم الرواية بدرجة من الدرجات ومن ثم تُعرض على تلك الآية ؟

إلا أن العرض التأويلي سيكون معضلة فعلية لهم إذ إنه ولكي يتحقق التأويل لابد من الارجاع الى الرواية ، إذن فهذه المشكلة لم يتجاوزها اصحاب الفعلية في الحجية .

أما المشكلة الثانية التي لم يتجاوزوها فهي مشكلة اثبات ما هم بصدده وهو اثبات فعلية حجية القرآن الكريم من دون ضميمة شيء وهو مما لم يثبت أيضاً بعدما قدمناه .

ثم أنهم ذكروا عدة ادلة لإثبات استقلال القرآن في الحجية وتبيين المعارف وكذلك اتقان طريقة تفسير القرآن بالقرآن ، وأهم ما ذكروه بهذا الصدد هو الاستدلال ببعض الآيات القرآنية ، فإنهم قالوا : إن القرآن الكريم يعرِّف نفسه بأنه نور ، قال تعالى : ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾[١] وقال تعالى : ﴿وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ﴾[٢] ، وفحوى استدلالهم أن اجلى صفات النور هو أنه واضح نيّر بنفسه وموضح أيضاً لغيره أي أنه في كونه بيّناً في نفسه ومبيناً للأشياء الأخرى غير محتاج للغير ، والاستدلال بهذا المقدار غير ثابت فإن

[١] (سورة المائدة ١٥)

[٢] (سورة الأعراف ١٥٧)

النور المذكور في الآيتين من أين اخذوا تفسيره ؟ إذا كانوا قد اخذوه من نفس الآية بتجرد عن أية آية أخرى كانوا حينئذ قد استغنوا عن تفسير القرآن بالقرآن واستطاعوا أن يفسروا القرآن من دون ضميمة أية آية ، وإذا تم هذا الامر بآية واحدة فلا مانع من تماميته في باقي الآيات إذ إن الموجبة الجزئية تنقض السالبة الكلية كما يقولون ويلزمون به انفسهم بلغة المنطق العقلي الذي يعتقدون بصحته .

ثم ما هي دلالة أن النور المذكور في الآية يُقصد منه القرآن الكريم ؟ فإذا كان استدلالهم برؤية خاصة بهم فهو تفسير بالرأي وإذا كان بعطف الواو واعتبارها بيانية في الآية فهو غير تام لأن الكتاب غير القرآن فالأول ظرف للثاني قال تعالى ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ۞ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ﴾[١] إلزاماً لهم بما الزموا به انفسهم من تفسير القرآن بالقرآن ، فالكتاب غير القرآن بحسب الآية التي ذكرناها ولا معنى لاعتبار أن المظروف يأخذ صفات الظرف فهو مما لا دليل عليه ومناقشته خارجة عن نطاق هذه الورقة ونتركها تجنباً للإطالة .

هذا إذا كانت الواو بيانية وإذا لم تكن كذلك فهو أظهر في تثبيت الاشكال لأن لفظة النور حينها ستكون مستقلة في دلالاتها وحملها على القرآن حينئذ بعيد . فالآيتان المذكورتان لا تدلان باستقلاليتهما على أن المقصود من النور هو القرآن الكريم .

---

[١] (سورة الواقعة ٧٧ - ٧٨)

اما القول : إن القرآن لو كان محتاجاً إلى مُبيّن فسيكون ذلك المُبيِّن هو الأصل والقرآن سيكون فرعاً فهو متوقف على تحقق دلالته في الآية ابتداءً وهو لم يتحقق كما ذكرنا ، إضافة إلى أن فرض تحققه لا يسوغ لنا اتمام الاستدلال بما ذكروه من كون المُبيِّن سيكون اصلاً والقرآن فرعاً فهو خارج عن الاستدلال بنفس الآية إذ لو ثبت أن لفظة النور في الآية مرادها القرآن لكفى ولكان تعبّدنا بالنص مغني عن الاستدلال بما سواه إلا إذا كان دليلاً خارجاً عن أصل الآية فهو حينئذ يأخذ استقلالية في الاستدلال .

وما ذكروه لا يعدو كونه دليلاً يستقي حجيته من الخارج هذا اذا تنزلنا عن كونه مصادرة على المطلوب فنحن نريد أن نثبت حجية القرآن التبيانية لنفسه فنقول لأنه قرآن فهو يجب أن يكون أصلاً وليس فرعاً للبيان والنتيجة متضمنة في المقدمات حينئذ ولا داع لإطالة البحث في ذلك ، فيكفي أن يقول اصحاب هذا الاتجاه التفسيري : إنه قرآن وهو يكفي عندهم حينئذ أن يكون تبيانا لكل شيء ولا داع لعقد البحث من الاصل لإثبات هكذا أمر .

اما الدعوى بأن كثيراً من معارف القرآن تحصل بواسطة ضم آيتين او أكثر ولا يتيسر الوصول الى تلك المعرفة بواسطة الآية الواحدة بمفردها فهو غير تام ، إذ لا دليل عليه معتبر من دون

ارجاعه إلى ما يؤيده من الروايات ، وهو بهذا المستوى داخل ضمن البحث الروائي الذي سنذكره لاحقاً.

أما اسنادهم لهذه الفكرة من لفظة النور في الآية فهو اسناد ضعيف ولا يمكن قبوله بعد الذي قدمناه .

أما استدلالهم بقوله تعالى ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[١] بتقريب قولهم : إن الكتاب المُبيِّن لجميع الحقائق والمعارف الضرورية والمفيدة للبشر كيف لا يكون تبيانا لنفسه وإذا لم يكن تبياناً لنفسه فكيف يكون تبياناً لكل شيء ؟ ويفصِّلون تبيانه لكل شيء أن ليس كل آية بما أنها تبيان لكل شيء فهي مُبيِّنة لنفسها ايضاً بل ما يقصدونه من ذلك هو أن مجموع القرآن بما أنه تبيان لكل شيء فهو تبيان لنفسه ، وما يعتقد به اصحاب هذا الاتجاه التفسيري أن نقص كل آية يكتمل حتماً بآية اخرى وعن طريق الجمع النهائي لجميع الآيات المُتشابهة مع بعضها في اللفظ والمعنى ينبثق المعنى الواضح لتلك الآيات .

هذه خلاصة ما يستدلون به من الآية ، وهو استدلال غير تام ايضا ، فبعد الذي ذكرناه في طيات هذا البحث من اشكالية حمل الكتاب على القرآن وإن أي استدلال على ذلك بنفس الآية لا يخلو

---

[١] (سورة النحل٨٩)

من رجوعه الى نفس الآية بذاتها من دون ضميمة آية أخرى او ضم هذه الآية الى آية اخرى على طريقة تفسير القرآن بالقرآن او ترجع الى السُنة في تفسيرها ، والرجوع الأول يغنينا عن أي حاجة لتفسير القرآن بالقرآن فيكفي أن نستدل بالآية لو كنا نحن والرجوع الأول .

أما الاستدلال بها بضميمة آية أخرى فهو استدلال بأسلوب لم يتم اثباته ، واما الاستدلال بالسُنة فهو تفسير نقلي للقرآن وهو غير تفسير القرآن بالقرآن ، وعلى هذه الإرجاعات فكيف تمكنوا من الاستدلال بهذه الآية على ثبوت هكذا اسلوب في القرآن الكريم ؟

أضف إلى ذلك أننا لو تنزلنا عن كل تلك الإرجاعات المُحتملة في الآية فإن اقصى ما يمكن ان نستدل به في الآية هو أن القرآن تبيان لكل شيء ولم يبين ما هو التبيان في الآية لا كمّاً ولا كيفاً.

وإذا أرجع اصحاب هذا الاتجاه التبيان إلى الاسلوب الذي فهموه من بعض الروايات فإن هذا لا يكون إلا تفسيرا للقرآن بالسُنة ولم يتمكنوا حينئذ من استنباطه من نفس الآية ، وبعبارة أخرى فإن الاسلوب التبياني لم تظهر كيفيته في الآية وإن ما قام به المفسرون ممن تبنوا هذا الاسلوب هو غير مأخوذ من نفس الآية بل لا يمكن الاستدلال عليه منها ، وكذلك يسري نفس الأمر على أي استدلال بالآيات القرآنية على تفسير القرآن بالقرآن .

إلا أن بعض الاستدلالات توسعت لتستوعب مساحات غير واضحة الدلالات والمعاني على طريقة تفسير القرآن بالقرآن لتعامل اصحابها مع آيات اقل صراحة لإثبات ذلك .

ومنها : ما ذكروه من أن لله تعالى نحوين من البيان حول الانسجام والتوافق الشامل الموجود في القرآن بعضه مع البعض الآخر ، أحدهما : ناظر إلى عدم اختلاف آيات القرآن المجيد فيما بينها ، والآخر : يتعلق بانعطاف آيات القرآن على بعضها وميل بعضها الى البعض .

أما البيان الأول : فقد استفادوه حسب دعواهم من قوله تعالى﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[١] ، واستفادوا من الآية المذكورة دعوة الجمع الى التدبر التام في جميع الكتاب الذي نزل خلال ما يقرب من ربع قرن وأنه قد نزل على نسق واحد في ظروف سياسية وعسكرية واجتماعية مختلفة ، ثم إنهم اعتبروا أن الآية المذكورة تحث على التدبر في كل القرآن وتطرح دعوى عدم الاختلاف على نحو السالبة الكلية وتعتبر نتيجة ذلك التدبر الشامل اثبات صحة هذه الدعوى وترفق الادعاء المذكور بتلك البينة والشهادة الصادقة .

---

[١] (سورة النساء ٨٢)

ولكن هذه الاستدلالات لا يمكن قبولها فإن البيان الذي نسبوه لله تعالى والذي اعتبروا أن له نحوين من العرض مُبتني على الانسجام والتوافق الشامل الموجود في القرآن بعضه مع البعض الآخر وهذا الانسجام والتوافق استفادوه من الآية التي ذكروها ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [١] والآية القرآنية لم تذكر الانسجام صراحة إلا أنها ذكرت قضية شرطية مهمة تاليها متوقف على افتراض نفي مقدمها وهي اصرح في بيان قيمة وشأن المقدم بعد تجرده عن النفي المفترض ، اضف الى ذلك أن الآية حثت على التدبر والمفهوم الاولي لهذا الحث التدبري هو أن دليل صدوره من الله تعالى متوقف على نفي الاختلاف الكثير عنه لكن هل يمكن أن نفهم من الآية أن المنفي هو الاختلاف الموصوف بالكثرة لا مطلق الاختلاف ؟

وهل يمكن أن يكون مسمى الاختلاف متحققاً حتى لو كان من عند الله لكنه ليس كثيراً ، هل يمكن ذلك ؟

والجواب الاولي هو عدم الامكان إذ لا يمكن تعقل الاختلاف في القرآن الكريم ، وبهذا يكون المنفي في جواب الشرط ليست صفة الاختلاف بل مطلق الاختلاف .

---

[١] (سورة النساء ٨٢)

لكن هل يمكن توجيه الآية ليبقى مسمى الاختلاف متحققاً كما هو ظاهرها والمنفي هو كثرته ؟

ألا يتطلب أن نسأل : كيف للمتدبر للقرآن أن يعرف أنه من عند الله ؟ والآية اجابت بنفي الاختلاف الكثير ، لكن ألا يتطلب منا ذلك أن نعرف كيف ننفي الاختلاف عن المتدبر ؟

ألا نرى أن النظر في دقائق القرآن الكريم له مستويات متعددة متدرجة ارتفاعاً ؟ ألا نرى أن التدبر غير التأويل ؟

فالتدبر مهما ارتفعت امكانياته العلمية الاستكشافية يبقى محدوداً في عطائه بخلاف التفسير والتأويل الذي يُمّكن صاحبه من استكشاف كافة الدلالات المُستقاة من النص القرآني بعيداً عن غبش الاستنتاج واضطراب الآراء .

فإذا فهمنا هذا كان النص المذكور في الآية اكثر تعقلاً في نفي كثرة الاختلاف لا مطلق الاختلاف ، إذ إن اقصى ما يقدمه لنا التدبر تقليص فجوة الاختلافات في النصوص القرآنية لا القضاء كلياً على تلك الفجوة أما رفع مطلق الاختلاف فهو امر خارج عن حدود التدبر القرآني المُتاح لكل احد .

وعليه فلا يمكن الاستدلال بالآية المذكورة على وجود انسجام وتوافق شامل موجود في القرآن بعضه مع البعض الآخر واقصى

دلالة للآية المذكورة هي أن نفي الاختلاف الكثير يولد فهماً بعقل خاص أنه من عند الله لا من عند غيره .

أما اثباتهم للانسجام والتوافق من هذه الآية فهو غير متحقق بعد ما ذكرناه ، اما الحديث عن اصل الانسجام والتوافق في القرآن الكريم فهو خارج أساساً عن موضوعنا البحثي إلا إذا قلنا أنهم يعتبرونه ـ أي الانسجام ـ البيئة المناسبة لتفسير القرآن بالقرآن ولولا هذه البيئة لما امكنهم ان يتحركوا باتجاه هذا الاسلوب التفسيري ، لكن كيف يمكنهم أن يثبتوا انسجام وتوافق القرآن بغض النظر عن الآية التي ذكروها والتي ناقشنا تفسيرها قبل قليل ؟

إن الطرق المتوقعة لأثبات ذلك هي اما القرآن الكريم نفسه او السُنة او العقل ، والاستدلال بنفس القرآن الكريم لأثبات الانسجام والتوافق في القرآن الكريم إما أن يكون بآيات مستقلة منفكة عن بعضها البعض او بآيات مترابطة ومُتسقة مع بعضها البعض ، وإذا كان الاتساق يثبت بآيات منفردة فمن الممكن أن نفسر القرآن من دون الحاجة إلى الاتساق والتوافق وإذا كان الاتساق يثبت بالنظر الاتساقي الشمولي للقرآن كان الاتساق محتاجاً في ثبوته إلى الاتساق نفسه . وسيكون اثباتها حينئذ منطلق من نظرية بحاجة الى اثبات ، واثباتها بحسب هذا الشق غير مُتيسر لكل أحد ، إذ إن اثبات انسجام الآيات وتوافقها مما يتوقف على تأويلها ، فكيف تمكن اصحاب هذا

الرأي الانسجامي من اكتشاف انسجام آيات القرآن الكريم من دون معرفة تأويلها ؟

ودعوى الانسجام بالظهور القرآني مردود لاختلاف الظهور بسبب اعتماده على المباني اللغوية ولأن الظهور وحده لا يحقق الانسجام والتوافق ، بل إن اقصى ما يعطيه هو التطابق الظهوري اللفظي .

ويمكن التقدم خطوة اتجاه دعوى الانسجام بدعوى مخالفة مبتنية على عدم ثبوت الأَولى ، ومحاولة ايجاد جهة توجيهية لمعكوسها فيكون القرآن مُتضمنا لعدم التوافق والانسجام ضمن حدودنا العقلية أو أن العقل البشري عاجز عن الاجابة على هكذا سؤال : هل إن القرآن منسجم ومتوافق أم لا ؟

وهذا العجز وبحسب تفكيري أراه أكثر معقولية من دعوى الانسجام مع ركاكة الدليل او عدم وجوده اصلا والقول : إن الانسجام ثابت بالروايات المعتبرة هو ارجاع لتفسير القرآن بالرواية وهو ما سنناقشه لاحقاً .

أما استدلالهم على امكان تفسير القرآن بالقرآن من قوله تعالى ﴿اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللهِ ذَلِكَ

هُدَى اللهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾[1] واستدلالهم بها هو أن محتوى الآية الكريمة المذكورة هو أن جميع آيات القرآن المجيد تكون من جهة شبيهة ببعضها البعض ومُتجانسة ومُتسقة ، ومن جهة أخرى هي مُنثنية ومُنعطفة ومُتمايلة بعضها على بعض وهذا يعني عند من استدل بهذه الآية هو أن أي موضوع في القرآن يصبح مشروحاً او مبسطاً بواسطة الموضوع الآخر.

ولا داعي لمناقشة هذه الآية فمناقشتها لا تختلف كثيراً عما ذكرناه في الآية التي قبلها نترك مراجعتها واستنتاجها لفطنة القارئ وخبرته البحثية الخاصة .

ثم استدلوا على ثبوت هذا التفسير بنفي احتمال المخالفة فاعتبروا أن آيات القرآن لو كانت منقطعة الصلة فيما بينها وكان كل منها ناظر الى مطلب خاص ولم تكن تربط بينها علاقات مثل الاطلاق والتقييد ، التعميم والتخصيص ، التأييد والتبيين ، الشرح والتفصيل لما كان أي منها موافقاً او مخالفاً للآخر ، حيث لا يوجد فيما بينهما عامل مشترك ولا علاقة دلالية كلامية وقولية والموافقة والمخالفة فرع العلاقة والترابط والميل المشترك .

[1] (سورة الزمر ٢٣)

وهذا الاستدلال غير تام ايضاً ، فإن ما استدلوا به على ثبوت الترابط بين آيات القرآن وعدم انقطاعها جملة أدوات تفسيرية كالإطلاق والتقييد والتعميم والتخصيص والتأييد والتبيين والشرح والتفصيل ، لكن السؤال كيف تم اثبات هذه الادوات التفسيرية ؟

ألا نجد أن إثباتها تم بأحد امرين : إما إنها ثبتت من القرآن نفسه او بغير القرآن ولكي يكون ذلك الغير حجةً لابد أن يكون دليلاً معتبراً ، والقرآن الكريم كيف يمكنه بذاته ونفسه أن يبرهن ويثبت ادواته التفسيرية ولم يصرح القرآن الكريم بهذه الادوات نفسها ؟ وأما استعمال الآية القرآنية بذاتها لإثبات اداة تفسيرية معينة فهو غير صحيح ايضاً ، إذ إن فهم الاداة التفسيرية المحددة من الآية إما أنه يحتاج إلى اداة تفسيرية او لا يحتاج وعدم احتياجه لأداة تفسيرية في استخراج تلك الاداة يجعلنا أمام حقيقة الاستغناء عن الاداة التفسيرية في فهم القرآن الكريم ، أما احتياجه لأداة تفسيرية معينة فهو استعانة بما يريدون هم اثباته .

إذن القرآن الكريم لا يمكنه بذاته أن يثبت تلك الادوات التفسيرية .

أما اثباتها بغير القرآن سواء كان بالرواية المعتبرة او بالعقل او بغيرها فهو غير مجد في اثباتهم للاتصال بين القرآن وعدم الاختلاف ،

لأن حجية هذه الادوات التفسيرية إنما أُخِذَت من أمر آخر وبالتالي رجعت حجية تفسير القرآن بالقرآن ـ إذا كان مأخوذاً فيه الاتصال وعدم الانقطاع ـ إلى الدليل الذي ثبَّت تلك الادوات التفسيرية واضفى عليها الحجية ثم هي بدورها اضفت حجيتها على القرآن الكريم لتثبت طريقة تفسير القرآن بالقرآن.

اما استدلالهم بالروايات الشريفة فهو يحتاج الى اعادة نظر ، فقد استدلوا ببعض الروايات التي فهموا منها هذا الاسلوب التفسيري ، منها ما ورد عن النبي الأكرم ﷺ (إنّ القرآنَ لَيُصَدِّق بَعْضَهُ بَعْضَاً)[1] وهذه الرواية ـ بحسب تفكيري ـ لا يمكن اعتبارها دليلا على أسلوب تفسير القرآن بالقرآن فتصديق القرآن بعضه لبعض ليس بالضرورة أن يفهم منه الاسلوب التفسيري المعروف ويمكن أن يفهم من الدلالة المُطابقية للتصديق أن القرآن لا يتنافى مع بعضه البعض ، وعدم التنافي شيء وتفسير القرآن بالقرآن بالأسلوب المتعارف شيء آخر فقد تكون هنالك آية يتصور أنها منافية لآية اخرى فجاء الحديث الشريف لنفي ذلك التصور وهذا امر متوقع حدوثه في وقت نزول النص القرآني ، أما إنها في مقام الحكاية عن اسلوب تفسيري محدد بذاته فهو بعيد عن دلالة ظهور الرواية .

---

١ كنز العمال/ ج١ / ح٢٨٦١ . وقريب منه ما ورد في الاحتجاج / ج١ عن امير المؤمنين عليه السلام (كِتَابُ اللَّهِ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضا) .

واستدلوا ايضاً على ثبوت هذا الاسلوب برواية عن علي عليه السلام في كلام يصف فيه القرآن : (كِتَابُ اللَّهِ تُبْصِرُونَ بِهِ وَتَنْطِقُونَ بِهِ وَتَسْمَعُونَ بِهِ وَيَنْطِقُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ وَيَشْهَدُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ وَلَا يَخْتَلِفُ فِي اللَّهِ وَلَا يُخَالِفُ بِصَاحِبِهِ عَنِ اللَّه)[1] يبدو أنهم فهموا الاسلوب التفسيري من قوله عليه السلام (وَيَنْطِقُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ وَيَشْهَدُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ) والاستدلال بهذا المقدار من الرواية غير كافٍ ايضاً إذ إن قول الامام عليه السلام (وَيَنْطِقُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ وَيَشْهَدُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ) اضافة الى عدم تصريحه بالأسلوب التفسيري المتعارف فإن النطق والشهادة لا يمكن تحديد دلالتهما بمعنى واحد وهو المعنى التفسيري وامكانية حملها على معانٍ أخرى كرفع التنافي عن آيات القرآن بعضها مع بعض وشهادة بعضها على بعض لا سيما إن الرواية تتحدث عن القرآن بما هو قرآن ولم يظهر اي توجيه او طلب او رخصة لقارئ القرآن في اتخاذ اسلوب تفسيري محدد فإن الرواية وصفية للقرآن ولا دلالة فعلية لها في ذلك . وقد ذكروا مثالاً غير تام لتقريب النطق لبعض القرآن مع بعض وشهادة بعضه على بعض وذلك بتحديد تفسير المطر في قوله تعالى ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ﴾[2] بالحجارة دون غيره من التفاسير الأخرى وذلك

[1] نهج البلاغة /الخطبة ١٣٣

[2] (سورة الشعراء ١٧٣)

بعد ضمه بآية أخرى ورد فيها لفظة المطر ، قال تعالى ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ﴾[1] واستدلالهم هذا غير تام بل غريب ، فَهُم تبنوه من دون حجة واضحة في ذلك فمن قال : إن ضمهم هذه الآية مع تلك الآية كان ضماً صحيحاً ؟ ومن قال : إن الآية الأولى التي ذكرت المطر ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ﴾ لم يؤخذ فيها لفظة المطر بالمعنى المعهود له وهو المعنى الأولي المطابقي أي تلك القطرات من الماء النازل من السماء ، ولا مانع حينئذ من أن يكون هنالك إمطارين ، الأول : بمعنى قطرات الماء النازلة من السماء ، والثاني : هو الحجارة المتساقطة من السماء بهيئة المطر ، هذا على فرض أن الآيتين تتحدثان عن موضوع واحد أكتشف المفسرون وحدته من خلال ادلة اخرى قرآنية او غير قرآنية .

أما على فرض عدم وحدة الموضوع في ذلك فستكون كل آية متحدثة عن حادثة معينة هي غير الحادثة في الآية الأخرى وسيكون المطر حينها ذي دلالة مختلفة في الآيتين .

وقد قام بعضهم باستقصاء احاديث تُظهر اسلوباً عملياً لتفسير القرآن بالقرآن قام به المعصومون عليهم السلام نذكر بعضها نقلا عنهم :

---

[1] (سورة الحجر ٧٤)

عَنْ زُرَارَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ أَنَّهُمَا قَالا : (قُلْنَا لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام مَا تَقُولُ فِي الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ كَيْفَ هِيَ وَكَمْ هِيَ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ وَإِذا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُناحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ فَصَارَ التَّقْصِيرُ فِي السَّفَرِ وَاجِباً كَوُجُوبِ التَّمَامِ فِي الْحَضَرِ قَالَا قُلْنَا لَهُ إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُناحٌ وَلَمْ يَقُلِ افْعَلُوا فَكَيْفَ أَوْجَبَ ذَلِكَ فَقَالَ عليه السلام أَوَ لَيْسَ قَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلا جُناحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِما أَ لَا تَرَوْنَ أَنَّ الطَّوَافَ بِهِمَا وَاجِبٌ مَفْرُوضٌ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ وَصَنَعَهُ نَبِيُّهُ وَكَذَلِكَ التَّقْصِيرُ فِي السَّفَرِ شَيْءٌ صَنَعَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وَذَكَرَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ)[1] وروى مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُفِيدُ فِي الْإِرْشَادِ عَنْ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ : (أَنَّ عُمَرَ أُتِيَ بِامْرَأَةٍ قَدْ وَلَدَتْ لِستَّةِ أَشْهُرٍ فَهَمَّ بِرَجْمِهَا فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِنْ خَاصَمَتْكَ بِكِتَابِ اللَّهِ خَصَمَتْكَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ وَحَمْلُهُ وَفِصالُهُ ثَلاثُونَ شَهْراً وَيَقُولُ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كامِلَيْنِ لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعَةَ فَإِذَا تَمَّتِ الْمَرْأَةُ الرَّضَاعَةَ سَنَتَيْنِ وَكَانَ حَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثِينَ شَهْراً كَانَ الْحَمْلُ مِنْهَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَخَلَّى عُمَرُ سَبِيلَ الْمَرْأَةِ)[2] .

---

[1] وسائل الشيعة /ج ٨ /باب ٢٢ /ح٢

[2] الارشاد ج١ قضاء علي عليه السلام أيام خلافة عمر

وحسب تفكيري فإن الاستدلال بروايات من هذا النوع ـ أي تلك الروايات التي تحكي الاسلوب العملي المباشر الذي يمارسه الامام عليه السلام في التعامل مع الآيات القرآنية والتي تولد قناعة كبيرة بالرخصة بل والتعليم الذي يقوم به الامام عليه السلام لأصحابه ـ هي من أقوى الادلة على اثبات اسلوب تفسير القرآن بالقرآن وربما هي أقوى ما عرضوه بهذا الشأن لكن ينقصهم شيء مهم بهذه الاستدلالات القرآنية الروائية وهو ان هذه العملية قام بها المعصوم بنفسه وهو ـ بحسب النظرة العقائدية للقائلين بهذا الرأي ـ من عِنْدَهُ علم التأويل ومن يعلم تفسير القرآن تفسيراً كاملاً لا نقص فيه ، فما الدليل على أن فعل الامام عليه السلام ذلك يعني إمكانية فعله عند غير الامام عليه السلام ؟

واستدلالهم بالتعليم مما لم يثبت بهاتين الروايتين فالأولى تبين أن زرارة ومحمد بن مسلم لم يكتفوا بالاستبيان عن حكم شرعي فقط بل ارادوا أن يفهموا التفاصيل الاستنباطية من الامام عليه السلام مباشرة وهم بحوزتهم دليل مختلف عما ثبت من حكم شرعي بخصوص القصر في الصلاة فما كان من الامام عليه السلام سوى اجابتهم على استفهامهم المقرون بالدليل بآية قرآنية تفكك استدلالهم وتفهمهم تفسير الآية التي ذكروها ، والمرادات الكلامية في كلامه عليه السلام لم يظهر فيها ما يشير الى تعليم تلك الطريقة التفسيرية .

وقوله عليه السلام : (أَلَا تَرَوْنَ أَنَّ الطَّوَافَ بِهِمَا وَاجِبٌ مَفْرُوضٌ) استدلال بالسُنة على تفسير الآية المذكورة ثم الاستدلال بالتفسير على تفسير الآية التي ذكرها زرارة ومحمد بن مسلم وهذا بذاته أهم دليل على أن تفسير القرآن بالقرآن يحتاج الى فهم المعصوم اولاً واحتياجه الى ارجاع الآيات إلى السُنة والتفسير بالمنقول منها .

ويمكن بعدها الاستفادة من النتائج في تفسير القرآن بالقرآن تحت إشراف الامام عليه السلام نفسه في كل هذه الخطوات ، وكلها خطوات ذات نسبة خطأ كبيرة لو تولاها غير المعصوم عليه السلام فاختيار الآية : ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[1] دون غيرها من الآيات مما يعجز عنه من لا يملك علم التأويل ، وحتى لو مارسه أحد العلماء والفقهاء فلا تعدو تلك الممارسة ممارسة ظنية لا حجية لها بنحو ارتقائها الى ممارسة المعصوم نفسه .

فمفاد العملية التفسيرية التي يمارسها الامام عليه السلام إنما اخذت حجيتها ليس من الجمع بين آيات القرآن إنما أخذت حجيتها من الممارِس لتلك العملية وهو الامام المعصوم عليه السلام ومن دون هذه العصمة لا اعتبار لأي نتيجة مُتحصلة في هذا الشأن .

---

[1] (سورة البقرة ١٥٨)

ونفس الكلام مع رواية أمير المؤمنين عليه السلام فهو في مقام الاحتجاج على ذلك ايضاً واستعماله لذلك الاسلوب التفسيري أمام عمر مما لا دليل على حجيته إلا الحجية المأخوذة من عصمة الامام نفسه عليه السلام . وليتدبر القارئ الكريم في ذلك جيداً .

وهناك روايات اخرى في هذا المجال لا داعي للإسهاب بذكرها إذ إنها يرد عليها ما ورد على ما سبقها من الروايات وكلها لا يمكن اعتبار تمام حجيتها مطلقا في ثبوت أسلوب تفسير القرآن بالقرآن من دون الإشراف الكامل على هذه العملية التفسيرية من قبل انسان يعلم علم التأويل ويستطيع أن يمارس تلك العملية من دون أي احتمال للخطأ في تلك العملية في كل خطواتها الى حد ظهور النتيجة النهائية للجمع بين الآيات المُختلفة في القرآن الكريم .

وإن اقصى ما يمكننا قبوله من هذه الروايات إنها حجة في الموارد التي ذكرتها فقط ، أما توسعتها الى باقي الموارد وتجريدها عن الخصوصية فهو مما لم يثبت ، بل إن تلك التوسعة وذلك التجريد لا يخلو من مجازفة لو عُمل به من دون ذلك الإشراف العام من المعصوم عليه السلام وهو غير مُتحقق في زماننا .

أما الدليل العقلي الذي ذكروه : إنه من أجل فهم أي كلام فلابد من مراعاة القرائن الموجودة ، فلا بد من النظر الى القرائن

بصورة كلية باعتبارها مجموعة كاملة وهذه هي طريقة العقلاء في ذلك ، وهم بهذه المقدمة لم يستثنوا القرآن الكريم من هذه القاعدة ، يعني أنهم يستفيدون من بعض الآيات كقرائن لفهم وتفسير آيات أخرى وهذا الاستدلال العقلي مردود أيضاً لأن العقلاء حين يتعاملون مع كلامهم كمساحة كلامية واحدة وينظرون اليه بصورة كلية باعتباره مجموعة كاملة فلا محذور منها بشرط فهم مقاطع الكلام ابتداءً والنظر الكلي لها في مرحلة لاحقة أما عدم تحقق المرحلة الأولى وهي عدم إدراك المُرادات الكاملة للكلام فعندها ستتوقف المرحلة الثانية وهي حمل الكلام بعضه على بعض .

وهذا الأمر إذا تم مع أي كلام من وضع البشر إلا أنه غير مضمون النتائج مع كلام الله (القرآن الكريم) الذي يحتاج الى جمعه بعضه مع بعض من قبل اشخاص مُحددين يمتلكون معرفة تأويلية بتلك المقاطع القرآنية والتي هي الآيات القرآنية ، أما ايكال الأمر للعقلاء بما هم عقلاء كي يتعاملوا مع الآيات القرآنية كما يتعاملون مع كلامهم من دون ممارسة هذه العملية من قِبَل من يمتلك علم التأويل أو الإشراف من قِبَلِه على هذا الأمر فهو وإن كان يمثل احد المناهج التفسيرية إلا أنه منهج تسجل عليه ملاحظات ليست بالقليلة قد تقود بالنهاية الى نتائج سلبية في العملية التفسيرية .

أما ممارسة العملية بعفويتها واطلاقها فهو مما لا يمكن الاطمئنان اليه ، بل هو مما يجب اجتنابه بهذا المقدار .

ثم إن استدلالهم بطريقة الصحابة والتابعين ومن قَبلهم الائمة عليهم السلام على استعمال هذه الطريقة فعند ذلك لا يكون الرجوع الى هذا المأثور دليلاً عقلياً بل نقلياً تم نقاشه سلفاً .

وقد اعرض جمع من المُفسرين عن روايات نهت عن التعامل مع القرآن الكريم بطريقة تُوحي بالنهي عن استعمال أسلوب تفسير القرآن بالقرآن وهي روايات ضرب القرآن بعضه مع البعض ومنها ما روي عن عَلِيٌّ[1] عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ (قَالَ أَبِي عليه السلام مَا ضَرَبَ رَجُلٌ الْقُرْآنَ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ إِلَّا كَفَرَ)[2] وروى السيوطي وهو من مفسري اهل السُنة فقال (إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج على قوم يتراجعون في القرآن وهو مغضب فقال صلى الله عليه وآله وسلم بهذا ضلت الامم قبلكم باختلافهم على انبيائهم وضرب الكتاب بعضه ببعض قال : وإن القرآن لم يتنزل ليكذب بعضه بعضا ولكن نزل يصدق بعضه بعضاً فما عرفتم منه فاعملوا وما تشابه عليكم فآمنوا)[3] وقد خدشوا الرواية الاولى من حيث

---

١ المقصود هو علي بن ابراهيم

٢ الكافي /ج٢ /باب النوادر /ح٢٥

٣ الدر المنثور في التفسير بالمأثور/ تفسير الآية٧ من سورة آل عمران

السند وخدشهم غريب فرغم أن جميع رجال السند من الثقات ولكن القاسم بن سليمان لم يرد فيه مدح ولا ذم بحسب ما ذكروه ، لكن هل هذا يكفي في طرح الرواية والإعراض عنها بالكامل لاسيما أن الرجال في سلسلتها موثوقون ، ثم إن الرجال لو كانوا موثوقين ألا يجبر هذا حال القاسم بن سليمان حيث إن وثاقتهم تدفعهم للأخذ من الثقة والاعراض عن غيره ؟

وقد ذكروا توجيهات لهذه الرواية منها ما ذكره العلامة الطباطبائي قدس سره : (إن الروايات تعد ضرب القرآن بعضه ببعض مقابلاً لتصديق بعض القرآن بعضا وهو الخلط بين الآيات من حيث مقامات معانيها والاخلال بترتيب مقاصدها كأخذ المُحكم متشابها والمتشابه محكما ونحو ذلك)[1] وهذا التوجيه لروايات الضرب مما لا دليل عليه اولاً ، وهو لا يعدو كونه فهماً تبرعياً لا اكثر ، وثانيا : إن ما ذكره العلامة قدس سره : من (الخلط بين الآيات من حيث المقامات والاخلال ...) كما يمكن أن ينطبق على الضرب المذكور والمنهي عنه عندهم كذلك هو يمكن أن ينطبق على ما يعتبرونه تفسير القرآن بالقرآن ولا مائز واضح يفرّق بين الاثنين .

---

١ الميزان في تفسير القرآن /ج٣ /ص٧٤ /ذيل الآية ٩ من سورة آل عمران

وكذلك ما ذكره الفيض الكاشاني قدس سره ان المقصود من روايات ضرب القرآن قد يكون تأويل المُتشابهات على بعض المعاني على اساس هوى النفس [١] ، فهو توجيه لا يمكن اعتباره بلا دليل .

وما نقل عن الصدوق قدس سره : انه سأل استاذه ابن الوليد عن معنى هذه الاحاديث (ضرب القرآن بالقرآن) فقال هو أن تجيب الرجل في تفسير آية بتفسير آية أخرى [٢] ، وهذا التوجيه لا يخلو من ذم ومنع لطريقة تفسير القرآن بالقرآن .

وما ذكره العلامة المجلسي قدس سره : بأن يكون المراد من هذه الروايات ـ ضرب القرآن بالقرآن ـ هو المعنى الظاهر بتقدير الاستخفاف أو ارتكاب التجوز في الكفر [٣] ، فلا ظهور في الرواية على ذلك الاستخفاف بل الظاهر خلافه فإن رواية السيوطي تُظهر الأجواء الجادة لمن تراجعوا في القرآن فقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم بقوله : (وإن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضاً) إلى آخر كلامه صلى الله عليه وآله وسلم تُوحي بأن مراجعتهم لم تكن للاستخفاف ، أما ارتكاب التجوز في الكفر فهو وارد بهذا الشأن .

---

١ راجع : تفسير الصافي ج١ ص٢٢ المقدمة الخامسة .

٢ راجع : معاني الاخبار/باب معنى الحديث الذي روي عن الباقر عليه السلام أنه قال : (ما ضرب رجل القرآن بعضه ببعض الا كفر) .

٣ راجع : مرآة العقول/ ج١٢/ كتاب فضل القرآن /باب النوادر .

فكل هذه التوجيهات للرواية لا أراها ـ بحسب تفكيري ـ تامة لدفعها وتضعيفها ، وإن خلاصتهم التي ذكروها من أن هذه الروايات لا تدل صراحة على منع تفسير القرآن بالقرآن لا يمكن الركون إليها فإن ضعف التوجيهات التي ذكروها بعد ما ذكرناه ترفع من دلالة الرواية على رفض اي اسلوب للتعامل مع القرآن بطريقة ضرب بعضه ببعض . هذا هو القدر المتيقن ، أما التوجيهات التي ذكروها فلا دليل عليها ولا يمكن اعتبارها قدراً متيقناً بأي حال من الأحوال .

أما دلالة (روايات ضرب القرآن) فقد ترجمت رواية السيوطي التراجع في القران والذي نفهمه أنه ارجاع آية الى آية بقوله ﷺ : (بهذا ضلت الامم باختلافهم على انبيائهم وضرب الكتاب بعضه بعضا) فيفهم منها أن التراجع كان متضمناً لأمرين : الاختلاف على الانبياء وضرب الكتاب بعضه بعضاً ، وعلى اية حال فالاستدلال تام إذا صح التقريب بالتضمن .... فتأمل .

وللاستدلال على فرض صحة التقريب نقول : لأن حديثه ﷺ جاء في ظرف مراجعة قوم في القرآن فيفهم أن الاختلاف على الانبياء بخصوص نفس القرآن ، وكأنه ﷺ يبين أن ترك الانبياء والتخلي عنهم هو أُولى خطوات الضلال ثم تعقبها خطوات اخرى أهمها ضرب الكتاب بعضه بعضاً ، ألا يجعلنا هذا أمام فهم معقول لضرب

الكتاب بعضه بعضاً وهو إن أي تعامل مع القرآن مصحوباً بالإعراض والاختلاف على الرسول ﷺ ومَنْ عِندَه تأويل القرآن بعد تجريده عن الخصوصية كونه مأخوذا فيه البيان والترجمة فتكون نتيجة العمل بالقرآن هي التكذيب بآياته كلها او بعضها وتكذيب بعضها ببعض ؟

ألا تجعلنا روايات ضرب القرآن بالقرآن نعيد النظر في امكانية دخول أي عملية تفسيرية تفتقد الدعم الكامل من قبل من عندهم علم التأويل والإشراف الدقي على حمل الآيات القرآنية بعضها على بعض ؟

وطريقة تفسير القرآن بالقرآن بذاتها وبالأسلوب الذي اتخذه المفسرون يدخل ضمن روايات ضرب القرآن بعضه ببعض ولا مانع من دخولها فيها ، اما اذا كانت بالأسلوب الذي ذكرناه وهو أن ينحصر استعمال هذا الاسلوب بمن عنده علم التأويل وأن يكون تفسير القرآن بالقرآن تحت الإشراف الكامل لمن عنده علم التأويل بآيات القرآن الكريم فهو حجة ـ بحسب الاسس العقائدية الخاصة بطائفة اسلامية معينة ـ بمن عِندهم عِلم التأويل تحديداً واثباتاً ، وهذا الامر غير متحقق في زماننا بحسب انحصار علم التأويل كقدر متيقن بصنف من الخلق لم يثبت امكانية توسيع ذلك الى غيرهم .

وبالتالي فإن اسلوبنا المتعارف في تفسير القرآن بالقرآن غير ثابت ولا يمكن قبول حجيته بأي حال من الاحوال من دون أن يكون هذا الاسلوب منظوراً له بمنظار آخر مختلف تماماً عما نتداوله حالياً وإن كنت اعتقد أن المفسرين والفقهاء والاصوليين لا يستعملون هذا الاسلوب عملياً من حيث لا يشعرون ، إذ أن الروايات المعتبرة عندهم هي الروح المُسيطرة على تفكيرهم كله او بعضه وما يحصل عندهم من تفسير القرآن بالقرآن هو ظل لذلك التفكير المُختمر مسبقاً بتلك الروايات المعتبرة عندهم ، وإن حمل أية آية على أخرى لابد أن يكون محفوفاً بأجواء ذهنية قَبلية يحملها المُفسر او الاصولي او الفقيه شعر بذلك أم لم يشعر .

ويحاول أن يصنع حالة من الانسجام والتوافق بين فهم الآيات وبين أفكاره المحسومة سلفاً بروايات او ثقافات او قواعد شرّب بها العقل الفقهي او العقائدي او التفسيري او الاصولي او كلها مجتمعة ليخرج بنتيجة تعكس بظلالها بوضوح على تفسير القرآن بالقرآن.

وبهذا فكيف يمكن الاستدلال بسيرة الفقهاء والاصوليين في استنباط الاحكام الفقهية من آيات احكام مبتنية على تقييد المطلقات وتخصيص العمومات لبعض آيات القرآن بواسطة الآيات المقيدات أو المخصصات الموجودة في القرآن ؟

إن الاستدلال من دون الرجوع الروائي ـ بحسب منطق الاستدلال الذي يؤمنون به والذي لا استطيع قبوله من دون ملاحظات مدونة ضده لا مجال لذكرها الآن ـ مجازفة وهو أقرب الى ضرب القرآن بالقرآن ، أما ارجاعها الى الروايات المعتبرة فهو تفسير بالرواية الذي عليه ما عليه من ملابسات الزمان والمكان والدلالة والسند والرأي الاجتهادي المستعمل وهو امر صعب في تصوري أن يكون متقناً لفهم القران بالرواية ، أما من دون هذا وذاك فهو ارجاع الى عقل فقهي او اصولي او تفسيري بنى الجزء الاعظم من ثقافته على الروايات والعقائد والاصول المحسومة عنده بمرتبة سابقة وبالتالي تكون طريقة تفسير القرآن بالقرآن هي عملية تطبيقية لعطف آيات القرآن الكريم على ذلك المحتوى الذهني المحسوم ، والأمر بهذه الصورة لا يمكن وصفه إلا بمجازفة مع حدود النص القرآني .

وبقي أمر لا مانع من ذكره هنا وهو امكانية استعمال طريقين آخرين لدحض طريقة تفسير القرآن بالقرآن اشير اليهما بعجالة وأتركهما لتأملات القارئ اللبيب ، الأول : هو حديث الثقلين الذي ربط القرآن بالسنة والعترة ولم يربط القرآن بالقرآن بل ذم الاكتفاء بالقرآن واعتبر أن مقولة (حسبنا كتاب الله) من اخطر الأساليب لعزل القرآن عن السنة والعترة ، والثاني : الروايات التي فسرت الآيات القرآنية من قِبَل من عنده علم التأويل مباشرة ومن دون

الرجوع الى أية آية اخرى ـ كما هي مستعملة في اسلوب تفسير القرآن بالقرآن ـ وهي روايات بأعداد كثيرة لا مجال لذكرها هنا .

إن هذا الدحض بالطريقين المذكورين ـ اضافة لما ذكرناه ـ يجعل المفسرين المعتقدين بصحة تفسير القرآن بالقرآن أمام مهمة ليست بالهينة لتجاوز ما تم عرضه علمياً في هذه الورقة البحثية .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطاهرين .

ميثاق طالب كاظم الظالمي

١ / ذي الحجة /١٤٣٧ هـ

٣ / ٩ / ٢٠١٦ م

صدر للمؤلف

١. اسم الزمان العلمي في المشتق الاصولي .
٢. قواعد في المستقبل المعنوي .
٣. قواعد في المستقبل الفكري .
٤. بين التوهم والتعقل – فلاسفة الأديان في الميزان .
٥. رحيق الحكمة .
٦. سلسلة ورقة بحث (١) : فكرة تهذيب المنهج (العلمي - القرآني) / البحث (الفيزيائي ـ القرآني) نموذجاً .
٧. سلسلة ورقة بحث (٢) : ضرورة الموقع العلمي للظن في معادلة المعرفة .
٨. سلسلة ورقة بحث (٣) : دحض المعايير الطبيعية في نظرتها للفلسفة الأخلاقية .
٩. سلسلة ورقة بحث (٤) : هل يمكن أن تكون بعض فروع الدين اصوله .
١٠. سلسلة ورقة بحث (٥) : ديناميكية العقلين .
١١. سلسلة ورقة بحث (٦) : المعنى الحقيقي للماهية وبطلان دعوى أصالتها مع الوجود .
١٢. سلسلة ورقة بحث (٧) : التجربة المعرفية المتعالية .
١٣. سلسلة ورقة بحث (٨) : أساسيات علم منطق اللا منطق .
١٤. سلسلة ورقة بحث (٩) : لو كان الله مجرد فكرة .
١٥. سلسلة ورقة بحث (١٠) : المثال الممنوع .
١٦. سلسلة ورقة بحث (١١) : البرهان على عدم ثبوت اسلوبنا في تفسير القرآن بالقرآن .

البرهان

على عدم نضوب اسلوبنا

في تفسير القرآن بالقرآن

وبحسب ما أعتقده في نفسي فأن طريقة تفسير القرآن بالقرآن من أجمل الطرق التي قراتها وتأثرت بها لفترة من حياتي العلمية ، فيكفي أن هذه الطريقة لا تخرج الباحث عن الاجواء القرآنية ، فالآية القرآنية ما ان تتعامل معها بهذا الاسلوب المبدع حتى تجد نفسك قد انفتحت امامك جملة من الآيات ذات تعلقات مذهلة بالآية . إن هذا الأسلوب يشعل في نفس الباحث شعلة القرآن الملتهبة وتتجدد ثقته بهذا الكتاب وتفتح امامه كمًا معلوماتيا قرآنيا بدفعة واحدة .

الا ان هذا الجمال العلمي والمعرفي والنفسي الذي نراه يتجلى بوضوح في اسلوب تفسير القرآن بالقرآن لا يجعله خارجا عن دائرة التحقيق العلمي وإعادة النظر بمفاصله الرئيسية بورقة بحث مختصرة نترك تفصيلها للباحثين .

للاستفسار

quran.wisdom2016@gmail.com

07800378214 - 07822723131